في الحدث الاقتصادي

القطاع العام والخصخصة في العراق: المعادلة المتوازنة

د. ثائر العاني

ان الحديث عن مؤسسات القطاع العام بمختلف اشكالها وانماطها ظل يمثل احد المحاور الرئيسة كاداة لتحقيق التنمية في البلدان النامية ومنها العراق وذلك ما ارتبط إلى حد بعيد بدور الدولة المرتبط بثلاثي العوامل (الايديولوجيا . السياسة والاقتصاد).

وفي العراق استمرت معظم المؤسسات الاقتصادية ومشاريع التنمية تدار من قبل الدولة أو الحكومة متزامنا مع ضعف القطاع الخاص المحلي بل تهميشه . وازاء المشاكل التي اخذت تعانيها معظم المشاريع المقامة في اطار سياسة التعويض عن الواردات المستندة الى توفير الدعم والحماية بعيدا عن منافسة السلع المستوردة والتي اخذت تتعامل عادة باسعار مشوهة وتغطية مالية حكومية مضمونة ودائمة ... ولا يخفى ماللحصار الجائر على العراق من اثر في نقص الموارد وتدهور وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي والذي اسهم في حدة بما تعانيه من مشاكل وصعوبات ومن ثم انعدام القدرة على المنافسة محليا ودولياً.

وازاء كل ذلك اختلفت الرؤى بالنسبة لطبيعة القطاع العام ودوره ووظيفته واهدافه والى تباين في المواقف ولما يجب ان يتخذ حياله من اجراءات وخطوات : فهناك الموقف الذي يدفع بان القطاع العام لم يفشل في ادائه لرسالته بما تضمنه من محتوى اجتماعي وان عملية تقويم هذه المؤسسات ينبغي ان تعمل في اطار ذلك وليس بمعايير اقتصادية قائمة على (الربح والخسارة) ذلك ان هذه المؤسسات عاشت في ظروف استثنائية عصيبة اهمها حالة الحصار الاقتصادي، فضلا عن تعثر السياسات الكلية ومركزية القرار القائم على البيروقراطية الادارية، مما يوجب اعادة النظر في مجمل السياسات التي كانت تقف حائلا دون تنمية وتطوير هذه المؤسسات وصولا إلى تعزيز قدراتها التنافسية.

اما الموقف الثاني فيتلخص في ان القطاع العام قد فشل في تحقيق ما انيط به من أهداف وما علق عليه من آمال وانه قد استنزف واهدر الموارد الاقتصادية والمالية المحدودة وبهذا فلا مناص من تفكيك القطاع العام وانهاء دوره وتحويل ملكيته للقطاع الخاص.

ان هذا المفترق الذي تتباين فيه الرؤى واختلفت المواقف لا بد ان يحملنا على تقويم موضوعي لكلا الموقفين واحتواء وتجاوز سلبياتهما ذلك ان السلبيات والمزالق التي قد تترتب على "الخصخصة" لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل ان لها ابعاداً اجتماعية وسياسية ينبغي مراعاتها وبخاصة فيما يخص الاسعار ومشكلة البطالة فتحرير الاقتصاد العراقي واعطاء الاولوية لآليات السوق في ظل معاناة المواطن سيؤثر سلبا على اسعار المستهلك كنتيجة للوضع الاحتكاري، فضلا عن استمرار التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

ان الخصخصة بهذا المعنى لا تعني بالضرورة رفضها كآلية تهدف إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام وتفعيل القانون الاقتصادي لادارتها عبر اساليب متعددة منها البيع الجزئي وعقود الانشاء والتشغيل والادارة والتأجير، فضلا عن المشروعات المشتركة ونظام المستندات ورسم السياسات الاقتصادية الهادفة لفسح المجال امام القطاع الخاص ليؤدي دوره الطبيعي في تحمل مسؤولية البناء والاعمار والاستفادة بما هو متاح لديه من حرية الادارة وسرعة اتخاذ القرار ومواكبة التغيرات الاقتصادية وتوجيه الموارد وتخصيصها بالشكل الامثل.

كما ان ذلك لا يعني اقصاء أو تغيبا لدور الدولة بقدر ما يعني زيادة فاعليتها في النشاط الاقتصادي من خلال تبني معادلة متوازنة تقتضي:

١. منح مؤسسات القطاع العام استقلالا اداريا وماليا حقيقيا بما يسمح لها باتخاذ القرارات الاستراتيجية بناء على الاعتبارات الاقتصادية في كل ما يتعلق بالانتاج والتوزيع والتسويق والعمالة.

٢. ان توقف الدولة أو الحكومة اية معاملة تفضيلية تتمتع بها المؤسسات العامة وكذلك أي دعم مباشر أو غير مباشر.

٣. استحداث قانون للافول تخضع بموجبه المؤسسات التي تعجز عن المنافسة أو مواكبة السوق لاجراءات الافلاس والتصفية التي تخضع لها المؤسسات الخاصة من دون ان تتحمل الدولة أو دافعو الضرائب اية مسؤولية تجاه العاملين بهذه المؤسسات عن افلاسها نتيجة لفشلها الاقتصادي.

ان ذلك لا يعني باية حال التقليل من دور الدولة في الاشراف على المؤسسات العامة في اطار التوجه الكلي للاقتصاد لتحقيق الغايات العليا للدولة ولانجاز الاهداف الموضوعية لخطط وبرامج التنمية الشاملة.

وعليه نجد ان العمل على تنشيط فروع الصناعة وقطاع الخدمات واعادة تأهيل المؤسسات العامة بعد ما احاط بها من عوامل دفعت إلى توقف معظم خطوط الانتاج وحاجتها إلى مستلزمات الانتاج وخاصة المكائن وآلالات والمعدات وتقديم الدعم المالي والتكنولوجيا اللازمين مما يعد مدخلا اساسيا لانطلاقة مؤسسات القطاع العام، وحينئذ يمكن فقط تقييمها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنظر في اساليب الخصخصة لمعالجة مشاكل قائمة يمكن حلها أو القيام بتصفيتها كليا أو جزئيا في حال فشلها أو ثبات عدم جدواها ماليا واقتصادياً.

موارد نا النفطية وفارق الاسعار في السوق العالمية

حسام الساموك

انهى منتدى الاقتصاد العربي اجتماعاته الدورية في بيروت بحضور نخبة من المتخصصين في الشأن الاقتصادي ولفيف من رجال الاعمال والمستثمرين من شتى ارجاء الوطن العربي، حين خرج بمجموعة من التوصيات والقرارات التي تهم برامج التنمية والاستثمار في شتى الميادين، وكان احد المؤشرات المهمة التي توقف عندها المشاركون في المنتدى ظاهرة ازدهار برامج الاستثمارات العقارية في بلدان الخليج العربي خصوصا وما آلت اليه من تطورات كبيرة في انماط هذه الاستثمارات وحجومها لافتة النظر، وقد عزا المنتدى هذه الظاهرة إلى توفر السيولة النقدية الهائلة في اعقاب ارتفاع الموارد المفرط في البلدان المنتجة للنفط ابان السنة الاخيرة.

ومعروف ان عام ٢٠٠٤ سجل قفزة هائلة في اسعار النفط زادت نسبتها على المئة بالمئة مما حقق مردودات مالية ضخمة للبلدان المنتجة للنفط حملتها إلى تصعيد برامج انفاقها بما في ذلك صرف مستحقات اضافية لكل المواطنين تتناسب مع تلك الزيادات في بعض بلدان الخليج.

وحين نتحدث عن البلدان المنتجة للنفط فلا بد ان نعيد لذاكرتنا ان العراق المكتوي بالازمات المتلاحقة هو احد تلك البلدان المعنية بالامر برغم ان ما جرى على بنيه اخرجهم من مجرد التذكر بانهم من فريق منتجي النفط حين غدت هذه النعمة الغالية وبالا عليهم وعلى اجيالهم.

من هذا الحيز. في الأقل. لو هيئ لنا ان نتساءل عن موارد النفط العراقية حين ارتفع سعر برميل النفط حسب التعرفة التي سجلتها المصادر المعنية بتسويق النفط العراقي اواسط عام ٢٠٠٣، وقد ثبت عند مبلغ ١٨ دولاراً للبرميل، ثم ما لبث ان ارتفع فجأة ليعبر حاجز الخمسين دولاراً، بل وصل في بعض الاحيان إلى خمسة وخمسين دولاراً، أي ما يزيد على الضعفين قليلاً، وحتى عندما انخفض لم يتراجع عن الاربعين دولاراً ثم عاد ليرتفع على هذا السعر فيقترب اليوم من حافة الستين، تعالوا يا اولي الامر لنتداول بهدوء وبعيداً عن أي مبرر للتراشق، كم هو الفارق الحقيقي في اسعاره المعلنة على واجهات بورصات العالم وعبر كل الفضائيات ما ينقل اخبارها بالعربية وما يرطن منها بلغات العالم اجمع. بغض النظر عما ردده الكثير من الثقات الذين اكدوا ان الكثير من عمليات تجهيز النفط كانت تتم من دون عدادات تدون الكمية المجهزة فعلاً لهذه الناقلة أو تلك.

نرجو ان لا يكون الكلام في هذا الامر حصراً، من المحاذير التي تفرضها هذه الجهة أو تلك عراقية كانت أو اجنبية ، لكننا مع ذلك نتجاوز كل تلك المخالفات التي تتعب الراس والقلب معاً، لنقول اننا نقبل بما يتردد رسمياً من ان العراق يصدر مليوناً ونصف المليون من براميل النفط يومياً، ولنضرب هذا الرقم اعتماداً على الحاسبات التي يبدو انها مبرمجة لخدمة اطراف من دون اخرى، وكلنا يعرف عدد أيام السنة والسعر الذي يفترض ان النفط قد بيع فيه، ونعود لنسأل من جديد اين موارد النفط يا سادة يرحمكم الله ؟ والا يحق لنا ان نتمتع بفارق سعره كما هو حال جيراننا ، بل لنفك به ازمتنا في الأقل!

الخبير الاقتصادي د. خليف الطائي:

البطاقة التموينية .. مقود الامان لاستقرار العائلة العراقية

كريم الحمداني

يرى المراقبون ان أكثر التأثيرات في السوق العراقية تظهر على المواد التموينية ويجزمون بان أكثر المواد التي ترتفع اسعارها هي تلك التي لها مساس بالاستهلاك اليومي المباشر للمواطن واسرته.

الخبير الاقتصادي في وزارة التجارة الدكتور خليف عبود الطائي تحدث لـ(المدى) عن هذا الموضوع الحيوي والاجراءات الحكومية المتبعة لمعالجة هذه المشكلة بقوله: بعد حرب الخليج الثانية وما رافقها من حصار شامل على العراق بدأ بقرارات مجلس الأمن بعد ٢ / آب ١٩٩٠، وبما ان السياسات الزراعية والاقتصادية التي اعتمدت في السابق جعلت العراق بلداً مستورداً للحبوب والمواد الغذائية حيث وصلت كميات المواد الغذائية المستوردة عام ١٩٩٠ ما يقارب ٣,٧٢٠,٠٠٠ طن من الحنطة و ٧٢٠,٠٠٠ طن من السكر و ٧٠٠٠٠٠ طن من الرز و ٥٤٠٠٠ طن من مادة الشاي والزيوت النباتية ٢٤٠٠٠٠ طن ، مشيراً إلى ان ما ينتجه العراق من الحبوب لا يشكل أكثر من نسبة ٢٠٪ من استهلاكه حيث كان انتاجه للموسم الزراعي ٩٠-٩١ من الحنطة ١٤٧٧ الف طن ومن الشعير ٧٦٨,٠٠٠ طن ومن الرز ١٨٩٠٠٠ طن ، وبقي انتاجه دون المستوى المطلوب وقدرت احتياجات العراق من قبل منظمة الغذاء العالمية من الاسواق العالمية لعام ١٩٩٣ . ١٩٩٤ ما يقارب ٥,٤ مليون طن.

واوضح الطائي، ان الاسعار بدأت بالارتفاع بشكل حاد جداً فقد كان مثلاً سعر كيلو غرام الحنطة الواحد في تموز عام ١٩٩٠ ما يقارب ٦٠ فلساً اصبح في كانون الاول عام ١٩٩٣ ما يقارب ٤٥ ديناراً والرز لنفس الفترة ٣٤٠ فلساً تصاعد الى ١٨ ديناراً والسكر من ٢٠٠ فلس إلى ٥٥ ديناراً واصبحت الاسعار ذاتها في بداية عام ١٩٩٦ للحنطة ٧١٣ ديناراً للكيلو والرز ١١٨٥ ديناراً والسكر ١٣٧٥ ديناراً، مبيناً ان هذه الاسعار قد عكست تدهور سعر صرف الدينار العراقي حيث كان هذا عاملاً مهماً في الاختلالات الحاصلة بهيكل الاسعار ومستويات استقرارها، حيث وصلت الاسعار إلى اعلى مستوياتها في كانون الاول عام ١٩٩٥، أي قبل البدء بالعمل بنظام "النفط مقابل الغذاء" وكان قد وصل سعر صرف الدولار إلى ٢٦٦٢ ديناراً بعد ان كان يساوي ٣,٨ للدينار في تموز ١٩٩٠ هذا بالنسبة لاسعار المواد الغذائية في السوق التجاري، الا ان الدولة كانت قد باشرت في ايلول ١٩٩٠ أي بعد الحصار مباشرة بايصال المواد الغذائية وفق نظام البطاقة التموينية وكانت وان لم تسد حاجة المواطن الا انها توفر له مواد غذائية تصل احياناً إلى ثلاثة ارباع حاجته الفعلية وباسعار تكاد ان تكون مجانية امام سعر السوق التجاري فقد كان المواطن يحصل على الطحين والرز والسكر والشاي والبقوليات وحليب الاطفال ومساحيق الغسيل بسعر رمزي لا يسد تكلفة اجور النقل لهذه المواد داخل العراق.

واشار الخبير الاقتصادي إلى ان المواطن بات مطمئناً بعض الشيء على حصة مقننة من المواد الغذائية استقرت وازدادت بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الامم المتحدة في بداية عام ١٩٩٦ وبذلك استقر نظام التموين واصبحت البطاقة التموينية مقود الامان مظهرا لاستقرار العائلة بل منعت إلى حد كبير الكثير من التداعيات السلبية في المجتمع العراقي وبدأت الاسعار تستقر بعض الشئ وحتى سقوط النظام السابق.

وأضاف الطائي انه وبالرغم من التداعيات والاسقاطات الامنية والتخلخل والتصدع في الكثير من مستلزمات الحياة وعدم استقرار توزيع المواد الغذائية والخلل الحاصل في انسيابيتها حالياً إلى انها كانت العمود الفقري لحصول المواطن على الغذاء وبقي المواطن متعلقاً بنظام البطاقة التموينية ويعتبره صك الامان الاقوى في حياته اليومية وبقيت الاسعار في السوق المحلية طبيعية إلى حد ما بالرغم من التداعيات الامنية وتدهور توفير الوقود والنقل وغيرها لكنها ما لبثت ان اصيبت بعثرة مؤقتة عملت الدولة على تجاوزها بشكل سريع ومؤثر الا ان ذلك كان مقياساً اثبت من جديد تأثير البطاقة التموينية على الاسعار وحياة المواطنين، فقد شهدت الاسعار طفرة نوعية عندما حصل تأخير في توزيع الطحين للاشكالات المتعلقة بتأمين الحنطة المستوردة ، وارتفعت اسعار الطحين داخل اسواق الجملة إلى ٦٥٠ ديناراً للكيلوغرام الواحد بعد ان كانت لا تتجاوز ٢٥٠ديناراً كما ارتفعت اسعار الرز إلى ٧٠٠ دينار للمستورد والف دينار للمحلي.

وبين الدكتور خليف الطائي ان دائرة التموين والتخطيط في وزارة التجارة ثبتت المواطنين المسجلين والمشمولين بنظام البطاقة التموينية في عموم العراق بـ (٢٣,٤٩٠,٧٧٤) عراقياً يحصل على مستحقاته من سلة الغذاء المقننة.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الاقتصاد يحرك السياسة أم السياسة تحرك الاقتصاد!

دكتور جميل محمد جميل

الرأسمالية سوف تنشر في جميع انحاء العالم بسبب مبادئها الاساسية الهادفة الى خلق ثروة الامم.. هذا ما كتبه آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الامم (١٧٧٦). كارل ماكس الذي خالف طريقة التحليل الاقتصادي لآدم سميث وهاجم نتائجه شدد هو الآخر في مؤلفه الشهير "رأس المال" بان الرأسمالية تحاول عولمة العالم في سوق تجاري واحد يتسابق فيه القوي مع الضعيف. ولقد صدق كل من آدم سميث وكارل ماركس في نبوءتيهما في ان الرأسمالية ستوحد العالم في سوق اقتصادية واحدة. وها نحن نعيش في خضم هذه الظروف التي اوجدت نظاماً اقتصادياً دولياً احادي الجانب يستمد قوته من الاذرع الرئيسة للنظام الرأسمالي الجاري (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) والتي تمسك بزمام المبادرة والتنفيذ لبلورة نظام اقتصادي وتجاري دولي تملك مفاتيحه الرأسمالية المتقدمة والتي تضرب بيد من حديد من يحاول عرقلة هذه المسيرة.

ان ما ساعد الرأسمالية على تبوء مركز الصدارة في توحيد العالم في سوق واحد كبير هو الانعطاف الذي احدثه الاقتصادي المعروف جون كينز في تحويل الاقتصاد العالمي من اقتصاد سلعي الى اقتصاد نقدي سهل على الرأسمالية في بسط سيطرتها على عالم التجارة الدولية بالشكل الذي نشهده بالوقت الراهن والذي ساعدت في توطيده التكنولوجيا المتقدمة. هذه التكنولوجيا هي من بنات افكار الرأسمالية وايضا من بنات افكار قانون القيمة الماركسي الذي يخلق الضرورة للاستخدام الدائم للتحسينات التكنولوجيا على المدى الطويل. والرأسمالية التي تدعي الحيادية في تطور المجتمعات انما تغفل موضوعة العدالة الاجتماعية بين بني البشر، والفرق شاسع بين ما تدعو اليه نظرياً باختفاء الفقر عند توحيد السوق العالمية وبين الواقع العملي لممارساتها الاقتصادية والتجارية التي تزيد من غنى الاغنياء وتزيد من فقر الفقراء وتضاعف الحرمان في مناطق كثيرة من العالم. وهذا ليس بالمستغرب فإن مضمار السباق التجاري العادل الذي تدعو اليه المنظمة العالمية للتجارة ما هو الا عبارة عن سباق بين الغني والفقير، فهل يعقل ان الفقير أو الضعيف يستطيع ان يتقدم او يتطور في مضمار ليس للضعيف من خيار سوى التعثر في قوقعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي هي أصلا من صنع الغني او القوي. ذلك القوي الذي يتقدم على الضعيف في جميع ميادين التطور بمختلف اشكاله مدة اربعة قرون منذ نشوء الرأسمالية التجارية مروراً بالرأسمالية الصناعية ثم مرحلة الاستعمار والكولونيالية ولغاية الوقت الحاضر. فالعولمة اذن ظاهرة موضوعية لايمكن انكارها وهي تفرض نفسها على العالم كظاهرة جديدة تعبر عن تطور نمط الانتاج الرأسمالي الذي تشكل وتمحور منذ العصر التجاري (القرن السادس عشر والسابع عشر) والذي أتسم بالتنوع والتنافس والتوسع الى ان اصبح كما نعيشه الآن وبعد ان تمت هيكلته ليس على المستوى السياسي فحسب وانما على المستوى الاقتصادي ايضاً.

ففي ظل ذلك كله هل يتوقع احد ان تكون العولمة الاقتصادية والتجارية لمصلحة البلدان الضعيفة (النامية)!

ونظرة سريعة الى تاريخ الوطن العربي الذي أوحى للناس في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي ان عصر المدرسة القومية او الوطنية من شأنها ان تعيد القوة والثقة للبلدان العربية من وجهة النظر الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والتجارية ومحاولة تطوير الاقتصادات العربية في الاقل للتقليل من خسائرها تثبت العكس. فلقد اثبتت التجارب العملية والعلمية طيلة العقود الماضية ان النعرة القومية في ظل الممارسات السياسية والدكتاتورية عاجزة بالكامل عن مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة التجارية بسبب فقرها الى الفلسفة الاجتماعية التي تعطي لبني البشر من العرب قوتهم على التأثير الاقتصادي في المؤسسات المؤثرة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للناس وفي تراكم الثروة وبالتالي امكانية المنافسة في السوق الرأسمالية الدولية. لذلك لم تستطع البلدان العربية من التعبير عن مصالحها القومية الحقيقية في الحقول الاقتصادية والتي لها شأن كبير في مضامير التسابق الدولي للتنمية والتطوير. ولعل هذا الاخفاق يكمن في ان القومية الاقتصادية المشوهة ارتبطت بريادة الشعارات البراقة والادوات السياسية الفضفاضة أملاً في تحقيق المصالح الاقتصادية العربية مثل السيادة والحماية التجارية الثقيلة ورفض الاستثمارات الاجنبية في تطوير الثروات الطبيعية وفرض القيود التجارية والمغالاة في القوة والاستبداد وغير ذلك من ادوات التعبير عن الادارة المركزية والتخطيط التي فرضتها البلدان العربية على مسارات الاقتصاد والتنمية فيها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف يمكن لأي عملية تنموية ان تجري بدون استثمار وبدون المشاركة الشعبية الواسعة، فهذا من اوليات جميع نظريات التنمية الاقتصادية التي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الاولى ولحد الآن. وحيث باتت البلدان المتقدمة تتنافس حول جذب الاستثمارات الاجنبية بمختلف الوسائل في حين نجد البلدان العربية في هذه الحقبة هي طاردة لأي شكل من اشكال الاستثمار الوطني والاجنبي. فإذن البلدان العربية (عدا الخليجية) خسرت الطريقين في تنميتها الاقتصادية، الاولى في حجب الاستثمارات والثانية فشلها الكامل في الاستفادة من الحماية التجارية وفشلها في تشجيع الاستثمار المحلي من خلال توفير الفرصة الواقعية والعلمية التي جاءت بها جميع نظريات التنمية ومازالت تدعو اليها التقارير السنوية للتنمية البشرية المستدامة للامم المتحدة.

ولعل ذلك في جزء منه يعود الى الاخفاق في توظيف المسألة القومية لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية لخدمة التنمية والتطوير. لذلك لم تنجح هذه البلدان في صراعها في السوق الدولية حتى في تحقيق المديات الدنيا من أمنها الاقتصادي والغذائي. البرهان القاطع على هذه الظاهرة هو تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء من نحو ٧٠٪ في مطلع السبعينيات الى أقل بكثير من الـ ٥٠٪ مطلع القرن الواحد والعشرين، وهذا ما أثبتته جميع الدراسات النوعية المتخصصة، للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة وجميع المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بمسائل التنمية والتطوير.

لذلك يمكن الاستنتاج ببساطة ان الاجراءات التقليدية للقومية الاقتصادية العربية في البلدان العربية ومن خلال السياسات المتبعة لم تعد مفيدة لهذه البلدان بل فشلت فشلا ذريعا في تطوير الاقتصاد العربي كما هي الحال في الوضع السياسي العربي الذي كان من اهم مخرجاته ضياع فلسطين الحبيبة

ويبدو في النهاية ان العرب لا يستطيعون اثبات موقفهم في المحافل الاقتصادية الدولية الا اذا استطاعوا اعادة تقويم واقعهم الاقتصادي والسياسي والوصول باهدافهم الى زاوية تعظيم مصالحهم الاقتصادي اولاص واخيراً في علاقاتهم الدولية. فالاقتصاد هو المحرك للسياسة وليس العكس كما تعود عليه العرب طيلة نصف القرن الماضي. ولنا امثلة حية على هذه الظاهرة، فالدكتاتور العراقي السابق وظف الاقتصاد العراقي لخدمة مصالحه السياسية وفشل، على حين نجد ان الادارتين الامريكية والبريطانية وظفت السياسة في خدمة اقتصادها تحريكاً لها من حالة الركود ويبدو انهما نجحا في ذلك.

واخيراً ستبقى قضية الفقر والتخلف محوراً لاهتمام العلماء والباحثين في مختلف المجالات. والسبب في ذلك هو ان معظم البلدان النامية ومن بينها بلداننا العربية تعيش في وضعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية مزرية جداً بسبب الهوة المادية والمعنوية القائمة الآن بين عالم القوة وعالم الفقر والتبعية. على ان شيئاً اساسياً افرزته تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية العلمية وهو ان المصلحة الاقتصادية في التعامل الاقليمي والدولي هي القوى القادرة على تقليص الهوة ما بين الاغنياء والفقراء وعلى اساس ذلك يجب ان تتحرك السياسة طبقا لتلكم المصالح الاقتصادية وان صح العكس احياناً.